مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

دور نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة

فضيلة رحموني

جامعة سطيف1– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – الجزائر

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة ، تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والمقارن في هذه الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، بمكوناته الذاتية(الدين، النفس، العقل، النسل، المال) التي تتميز بالتكامل وتغطي أهم أبعاد التنمية المستدامة : الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبمكوناته الكلية(الضروريات، الحاجيات، التحسينات) من خلال العدالة في تلبية الحاجات الإنسانية الحالية والمستقبلية مع استدامة الحفاظ على سلامة البيئة ومواردها الطبيعية. واوصت الدراسة بضرورة صياغة البرامج التنموية للدول الاسلامية واهدافها بالاعتماد علي نظام الاولويات في الاقتصاد الاسلامي .

ABSTRACT:

This study aimed to highlight the role of the system of priorities in the Islamic economics in realization of sustainable development. The study depended on the descriptive and comparative methods. The study most important result indicated that the system of priorities in the Islamic economics contributes to the realization of sustainable development; including its internal components: Faith (*Deen*), self (*Nafs*), Intellect (*Aql*), Posterity (*Nasl*), Wealth (*Mal*)), which were characterized by integration and covers the most important dimensions of sustainable development (economic, social, and environmental); as well as its overall components (necessities, needs, and improvements) through justice in meeting current and future human needs while preserving sustainable protection of the environment and its stock of natural resources. The study calls for taking into consideration the system of priorities in Islamic economics when designing the development projects for Islamic countries.

الكلمات المفتاحية: نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي، التنمية المستدامة، الحاجات الإنسانية، مقاصد الشريعة الإسلامية

المقدمة :

تشير أخر الإحصائيات إلى وجود تفاوت كبير في مستوى تلبية الحاجات بين شعوب العالم النامي والمتقدم، فحسب آخر تقارير الشبكة العالمية للبصمة البيئية (Global Footprint Network) الصادر في 2017 قدر مؤشر البصمة البيئية للاستهلاك للدول النامية والمنتشرة أساسا في كل من القارتين الإفريقية والآسيوية بـ **1.4** و2.36 هكتار عالمي للفرد على التوالي، وهي تحتاج إلى 0.8 كرة أرضية بالنسبة لأفريقيا وفي حدود 1.33 كرة أرضية للدول الأسيوية. (Global Footprint Network, 2017)

أما في الدول المتقدمة والمتمثلة في كل من دول أمريكا الشمالية ودول الاتحاد الأوروبي فقد بلغ مؤشر البصمة البيئية على التوالي 8.6 و4.9 هكتار عالمي للفرد، وتحتاج هذه الدول بهذا المستوى المرتفع من الاستهلاك إلى 5 كرات أرضية لشعوب أمريكا الشمالية و2.8 كرة أرضية للاتحاد الأوروبي(E27).(Global Footprint Network, 2017)

بالإضافة إلى أن أكثر من 98 % ممن يعانون من المجاعة ونقص التغذية يعيشون في الدول النامية FAO, IFAD & WFP, 2015, p08))، وهذا ما يؤكد أنه مع وجود مجتمعات تعيش حالة من الترف الاستهلاكي التبذيري للموارد هناك مجتمعات أخرى غير قادرة على تلبية أهم حاجاتها وهي الغذاء.

وإذا كان تجسيد التنمية المستدامة يتوقف على القدرة والاستمرارية في تلبية الحاجات الإنسانية، وفي ظل هيمنة وعولمة النظام الاقتصادي الرأسمالي، فإنه من خلال الأرقام السابقة يتضح العجز في الدول الفقيرة والخلل عالميا في مستوى تلبية الحاجات، مما يعني عجز هذا النظام بمؤسساته وسياساته والتي منها طرق وأساليب تحديد وترتيب الحاجات الإنسانية على تحقيق التنمية المستدامة.

وعدم كفاءة النظام الرأسمالي في تحقيق التنمية المستدامة مقابل اضمحلال النظام الاشتراكي، مع انطلاق الجهود البحثية الرامية لإبراز كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي، جعلنا نتساءل حول قدرة ودور هذا الأخير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال قدرته على تلبية الحاجات. وتندرج قضية الحاجات الإنسانية في الاقتصاد الإسلامي وترتيبها فيما يعرف بـ" نظام الأولويات".

الإشكاليات

إن الدعوة إلى اعتماد نظام الأولويات في الاقتصادي الإسلامي يقتضي إبراز دوره في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وستكون هذه الدراسة محاولة في هذا الإطار من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

هل لنظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي دور في تحقيق التنمية المستدامة؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يختلف مفهوم التنمية المستدامة في الفكر التنموي المعاصر عنه في الفكر الإسلامي؟
- ما ذا نقصد بنظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي؟
- كيف يمكن لنظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي أن يساهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية؟

فرضيات الدراسة :

بناءا على الإشكاليات أعلاه، يمكن الانطلاق من الفرضية التالية:

يساهم تحديد الحاجات الإنسانية وفقا للمنهج التراتيبي لنظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها.

وتتفرع هذه الأخيرة إلى:

- يختلف كل من الفكر الإسلامي والفكر التنموي المعاصر في نظرتهم لمفهوم التنمية المستدامة.
- يستند مفهوم نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي إلى الأهداف أو المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية.

- تتوقف قدرة نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية، على قدرته في تحقيق الكفاءة الاستخدامية للموارد الحالية والمستقبلية، أي استدامة القدرة على إنتاج وسائل إشباع الحاجات الحالية والمستقبلية لكل أفراد المجتمع؛ وفي تحقيق الاستدامة الاجتماعية والثقافية على قدرته على الحفاظ على المكونات الاجتماعية والخصوصيات الثقافية.

أهمية الدراسة :

تعتبر إشكالية تلبية الحاجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وما يتعلق بها من إشكاليات فرعية كتحديد طبيعتها وأهميتها التراتيبية وإيجاد الموارد اللازمة لإشباعها لكل الأجيال ولكل المجتمعات من أهم الإشكاليات المتعلقة بقضية التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق فالمحاولات العلمية التي تبحث في هذا الموضوع تكتسي نفس الأهمية.

كما أن الدعوة إلى تبني المذهب الاقتصادي الإسلامي وتطبيق نظامه من قبل الدول الإسلامية، يقتضي تركيز البحث لإبراز مدى قدرة الاقتصاد الإسلامي ومنهجه التنموي بما يقوم عليه من أسس ومبادئ وما يعتمد عليه من مؤسسات وسياسات على تحقيق التنمية المستدامة ومدى صلاحيته ليكون البديل للأنظمة الوضعية. ومن هذا المنطلق تظهر أهمية هذا البحث باعتباره محاولة لتبيان أهمية ودور أحد مكونات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة :

1. تحديد ماهية التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي.
2. توضيح دور وأهمية نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية المستدامة.
3. توضيح دور وأهمية نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية المستدامة.

منهج الدراسة :

1. المنهج الوصفي التحليلي: من خلال الجمع المكتبي للمراجع المتعلقة بموضوع البحث ثم استخدامها بالشكل الذي يخدم إشكالاته ويحقق أهدافه.
2. المنهج المقارن: بهدف تحديد أوجه الاختلاف في مفهوم التنمية المستدامة بين الفكريين التنموي المعاصر والإسلامي.

الدراسات السابقة:

على الرغم من تعدُّد البحوث والدراسات التي حاولت تحديد مفهوم ومكونات نظام الأولويات وفق منظور إسلامي ومؤشرات قياسه من قبل علماء ومفكرين وباحثين في الفكر والاقتصاد الإسلاميين، قدامى ومحدثين، سواء المرتبطة بالفكر الاقتصادي الإسلامي أو المرتبطة بنظرية المقاصد أو بفقه الزكاة، غير أن الدراسات التي حاولت توضيح كفاءة هذا النظام تُعد قليلة جدّا، حيث لم تتوفر سوى دراستين وهي تركزان على الجانب الاقتصادي بشكل كبير، لذلك فستكون هذه الدراسة الأولي في محاولة توضيح العلاقة بين نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي والتنمية الشاملة المستدامة بجميع أبعادها:

دراسة : صالح صالحي ، (2006م):

حاول الباحث توضيح الكفاءة الاقتصادية المتوقَّعة من تطبيق إستراتيجية تحديد الأولويات وفقاً لنظرية المقاصد وآثارها الايجابية على التنمية الحضارية الشاملة؛

دراسة : أحمد خالد عكاشة ، (2013م):

حاول الباحث تقديم مفهومه لنظرية التفضيل الشرعي في الاقتصاد الإسلامي الأفقي والرأسي، ودورها الايجابي على

مختلف الأنشطة الاقتصادية من تخصيص للموارد وإنتاج واستهلاك وتوزيع الدخول وعلاج الفقر وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. وقد أقر الباحث في هذه الدراسة أنه لم يعثر على أي دراسة سابقة، وهذا ما يؤكد ندرة الدراسات في هذا الموضوع.

مفهوم التنمية المستدامة بين الفكر التنموي المعاصر والفكر الإسلامي:

ماهية التنمية المستدامة في الفكر التنموي المعاصر:

تمكن الفكر التنموي المعاصر من بلورة مفهوم " التنمية المستدامة" بعد عدة مراحل عكست كل منها مفهوما أثبت عجزه وجزيته في معالجة قضايا ومعضلات التنمية لدول العالم الثالث كالتنمية الاقتصادية، التنمية المتوازنة، التنمية الشاملة.

وتعرف التنمية المستدامة وفقا لأول تقرير ظهر فيه هذا المصطلح بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"(اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989م، 69)

ومنذ ظهور هذا التعريف قدمت العديد من الهيئات الدولية والإقليمية الرسمية والعلمية وكذا الباحثين من دول العالم المتقدم والنامي محاولات عدة لتقديم مفهوم أكثر وضوحا لهذه العملية. وفي ما يلي نعرض بعضا منها:

تعريف منظمة الزراعة والأغذية:" هي إدارة وحماية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"(دوناتو رومانو، 2003م ، ص56).

"هي عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية التي تضمن تطور الكفاءة الاستخدامية للموارد، وتزايد المقدرة الانجازية في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وما يترتب على ذلك من تغيرات جوهرية في السلوك الاستهلاكي والأساليب الإنتاجية والتكنولوجيات المرتبطة بها، ونظم توزيع الثروة والدخل على المستوى المجالي والقطاعي والزماني بشكل يؤدي إلى استمرار وتطور الحياة المجتمعية في إطار الاستدامة الشاملة" (صالحي، 2008م، ص 883-884).

وانطلاقا من التعاريف السابقة وأخرى نستنتج أهم خاصيتين للتنمية المستدامة:

الشمولية (المجالية، المكانية، المؤسساتية): ونقصد بالشمولية :

المجالية: أن التنمية المستدامة تأخذ بالاعتبار كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية، ففي إطار هذا النموذج يجب أن يخضع النشاط الاقتصادي في كل مراحله وبكل قطاعاته للضوابط البيئية والاجتماعية. كما أن التنمية المستدامة تولي أهمية للجوانب الاجتماعية والثقافية(والمتعلقة بصفة مباشرة بالعنصر البشري) لدورها الرئيسي في العملية التنموية دون المساس من قدرة رأس المال الطبيعي على الاستدامة. ولا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف في إطار التنمية المستدامة دون أخذ البعد السياسي بالاعتبار"وما يرتبط به من مهام ومسؤوليات وتعاون وتضامن" يستطيع إدارة العملية التنموية وتحقيق الشمول والتكامل والتوازن بين هذه الأبعاد.

المكانية :أن تحقيق التنمية المستدامة يقتضي وضع سياسات وبرامج وتخصيص موارد بالعدل لكل المناطق، وهذا على المستوى المحلي والقطري، الإقليمي والدولي خاصة في ظل وجود مشاكل وأزمات عابرة للحدود ولا يمكن حصرها في مكان واحد؛

المؤسساتية :أن تجسيد التنمية المستدامة يتطلب تضافر جهود كل المؤسسات والأطراف، على المستوى القطري ممثلة بالدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والرقابية، القطاع الخاص والقطاع الخيري والمجتمع المدني، بالإضافة إلى التعاون المؤسساتي الإقليمي والدولي.

الاستدامة والتواصلية: لموارد وجهود ومكاسب التنمية ، وهذا ما يجسد التوازن والعدل بين الأجيال، فالاستدامة تعني" عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال القادمة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة ظروف الحاضر"(الغامدي،2009: 180) أو بسبب محاولات طمس وإلغاء الخصوصيات الدينية والثقافية للشعوب وموروثها الحضاري، أو بسبب محاولات تقسيم الدول وتوريث الأجيال اللاحقة أوضاع أللاستقرار والاستبداد والتبعية وفقدان السيادة.

ولأن مفهوم التنمية المستدامة يرتكز على أساسين هما: الحاجات الحالية والمستقبلية، والموارد المطلوب توفرها لتلبية هذه الحاجات من جهة، ومن جهة أخرى فخاصية الاستدامة مرتبطة باستدامة الموارد الطبيعية، فإن قياس مستوى الاستدامة يرتبط بمدى الحفاظ على رصيد (مخزون) الموارد الطبيعية خاصة للأجيال القادمة.

وهذا ما يعبر عنه مؤشر الاستدامة الذي اقترحه كل من (Jeroen C. J. M. van den & Robert U. Ayres John M. Gowdy & Bergh) ، من خلال العلاقة التالية:

$$Z=S/Y-Dm/Y-Dn/Y$$

حيث:

Z : مؤشر الاستدامة

S : الادخار الوطني

Y : الناتج الوطني الإجمالي

Dm : معدل اهلاك رأس المال المصنوع

Dn : معدل اهلاك رأس المال الطبيعي

ووفقا لهذه العلاقة فإن مستوى الاستدامة يتوقف على ما استخدمته الأجيال الحالية من رأسي المال الطبيعي والمصنوع في إنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجاتها الحالية، وهو ما يؤثر بالضرورة على حجم الادخار، وبالتالي فهو مرتبط بما تبقى من موارد(مدخرات) للأجيال المستقبلية.

فإذا افترضنا أن **Z=0**، أي

$$\mathbf{Z}=0 \Rightarrow S/Y-Dm/Y-Dn/Y=0 \Rightarrow (S-Dm-Dn)/Y=0 \Rightarrow S-Dm-Dn=0$$
$$\Rightarrow S=Dm+Dn$$

وهذا يعني تساوي مجموع معدلي اهلاك رأس المال الطبيعي والمصنوع مع حجم الادخار، مما يدل على أنه تم اهلاك المدخرات منهما ولم يبقى أي من نوعي رأس المال للأجيال القادمة، وهو ما يعبر عن حالة من الاستدامة الضعيفة جدا أو المنعدمة؛

وإذا افترضنا أن $Z>0$

$$Z>0 \Rightarrow S/Y-Dm/Y-Dn/Y>0 \Rightarrow S/Y>(Dm+Dn)/Y$$

بما أن $Y>0$ وبضرب طرفي المتراجحة في Y:

S>Dm+Dn

قيمة الادخار أكبر من اهلاك رأس المال بنوعيه خاصة الطبيعي منه يعبر عن حالة من الاستدامة القوية.

التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي:

من الجدير القول أن مصطلح التنمية لم يرد ذكره في التاريخ الإسلامي، إلا أن العلماء والباحثين المسلمين أشاروا إلى أن هناك بعض الألفاظ التي وردت في القرآن الكريم تدل على العملية التنموية والتي منها العمارة أو التعمير. وفيما يلي سنوضح ماهية التنمية في الإسلام من خلال التطرق إلى خصائصها وأبعادها:

التنمية في الفكر الإسلامي شاملة ومتوازنة ومتكاملة:

إذا كان مفهوم التنمية في الفكر الوضعي مر بمراحل حتى توصل إلى حقيقة أن التنمية ليست فقط اقتصادية بل تنمية شاملة متوازنة ومتكاملة، فإن الباحثين في الفكر التنموي الإسلامي أسسوا لهذا المفهوم منذ البداية، وفيما يلي سنورد بعض التعاريف الدالة على هذا المفهوم:

- التنمية في الإسلام هي إحداث تطور حضاري شامل من خلال تفاعل متوازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية، يؤدي إلى رفع مستوى حد الكفاية لكل أفراد المجتمع بشكل تراكمي ومتوازن"(الفنجري،1993م، ص 114) .
- فهي تتناول الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، المادية والمعنوية، بحيث لا تقتصر على جانب واحد، ذلك لأنها مترابطة متكاملة يؤثر بعضها على بعض. فمن غير المعقول أن نحدث تغييرا في الجانب الاقتصادي دون أن نحدث تأثيرات قبلية وبعدية على الجوانب الأخرى (صالحي،2006م، ص 110) .
- أما شمولية مفهوم التنمية في النموذج الإسلامي، فإن ذلك يعود إلى تكامل الحياة الإنسانية بجميع أبعادها النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وتكامل نظرة المسلم للحياة الدنيا والحياة الآخرة (حجازي، 2004م، ص8) .

وبالتالي فالتنمية في المفهوم الإسلامي شاملة لكل نواحي الحياة المادية(اقتصادية، اجتماعية، سياسية) والمعنوية(الروحية، الإيمانية، الخلقية)، متوازنة بين كل النواحي دون تغليب أو تفضيل جانب على آخر، متكاملة ومترابطة، وقد استمدت شموليتها من شمولية الدين الإسلامي لجميع نواحي الحياة المادية والروحية لقوله تعالى:﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[الأنعام،38]، وتوازنها من وسطيته واعتداله بين متطلبات الروح المعنوية وحاجات الجسد المادية وبين العمل للدنيا والآخرة وبين الجماعة والفرد، وتكاملها من الترابط الشديد بين ما هو مادي وروحي وما هو دنيوي وأخروي.

الإنسان وسيلة وهدف التنمية في الفكر الإسلامي:

أما عن كون المسلم محرك التنمية، فقد ارتقى الإسلام بالعمل التنموي إلى مرتبة العبادة في إطار وظيفة الاستخلاف، فحسب علماء التفسير لفظ الاستعمار في قوله تعالى:﴿ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[هود، 61] هو طلب العمارة والطلب المطلق من الله يفيد الوجوب (القرطبي، 2003م ، ص 56)، وحتى يكون قادرا على أداء هذه العبادة على أكمل وجه، فقد زوده الله سبحانه وتعالى بعقيدة سليمة تحرك إرادته للعمل الصالح التنموي، ولهذه العقيدة أعمق الأثر في حياته وتصرفاته فهي المحرك والموجه العميق للنشاط الإنساني (مشهور، 1993م، ص128)، فإذا كانت العقيدة غير سليمة ﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾[الفرقان، 43] انجرت عنها أفعال وسلوكيات مدمرة والعكس صحيح، فالعقيدة السليمة تولد لدى الفرد الرغبة في التقدم والتنمية، أي الإرادة والرغبة في إحداث تغيير لأوضاع التخلف إلى تنمية، فتترجم الإرادة المزودة بالعقيدة السليمة إلى فعل تنموي خلاّق.

وأما عن كون المسلم هدف التنمية، فـ" التنمية الإسلامية غايتها إنسانية الإنسان ليكون محررا مكرما يعمر الدنيا ويحييها بالعمل الصالح فيكون بحق خليفة الله في الأرض"(العسل، 1996م،ص 77)، إذ يقول تعالى:﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ﴾[النحل،97] أي أن غاية العمل التنموي في الإسلام وهدفه هو تحقيق الحياة الطيبة له والتي من مظاهرها تمتعه بالحرية ورفع الظلم والاستبداد عنه، توفير حد الكفاية، تنمية قدراته العقلية والمعرفية ، ومن خلال ما سبق يتبين أن التنمية في الفكر الإسلامي تنطلق من الإنسان ككل(مادة وروح) من خلال تنمية قدراته وتقوم به باعتباره وسيلتها وتتم لأجله لكونه غايتها، وهذا ما توصلت إليه النظريات التنموية الوضعية بعد مسيرة من الإخفاقات همشت خلالها هذا العنصر الهام في التنمية، إما من خلال إهمالها لدوره الجوهري في عملية التنمية مقابل تركيزها على رأس المال كعامل أساسي في التنمية أو تركيزها على تنمية محيطه دون تنميته أولا(صالحي، 2006م، ص 111)، أو اهتمامها بتنمية الجوانب المادية من حياته (رفع مستوى الدخل مثلا) وإهمالها للجوانب الروحية.

التنمية في الفكر الإسلامي متواصلة ومستدامة:

إذا كان الفكر التنموي الوضعي قد توصل إلى مفهوم الاستدامة مؤخرا فإن الفكر الإسلامي أسس لها منذ أكثر من 1400 سنة، حيث أن:

– التنمية تعني العمارة أو التعمير وعملية التعمير تتميز بالتواصلية والاستمرارية وأي توقف في هذه الجهود يعني الخراب والدمار.

– التنمية في الإسلام عبادة وفريضة على كل مسلم منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الأرض، والعبادة كما هو معلوم عمل متواصل لا ينقطع للحظة فهي غاية خلق الله للإنسان ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذريات، 56]، فهي تتصف بالاستمرارية المستمدة من استمرارية الإنسان في عبادة الخالق تبارك وتعالى (الغزالي، 1989م،ص 63) وإن حدث أن توقف الإنسان عن العبادة وعصى خالقه حلّ الخراب وانتكست التنمية.

– الإنسان غايتها ووسيلتها، هذا يعني أن التنمية مرتبطة بوجوده أيا كان المكان أو الزمان والجيل الذي ينتمي إليه، فهي متواصلة ومتعاقبة بتعاقب أجيال.

– ويمكن الاستشهاد بواقعة من التاريخ الإسلامي تدل على تجذّر قضية الاستدامة والتواصلية وحفظ حقوق الأجيال المقبلة، وهي ما فعله سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما رفض تقسيم أرض الفتوح:" لولا آخر الناس لقسمت الأراضي كما قسم رسول الله خيبر" وقد أخذ بمشورة سيدنا معاذ رضي الله عنه "إنك إن قسمتها اليوم صار الريع العظيم في أيدي القوم، ثم يبيدون فيصير ذلك للرجل الواحد والمرأة، ثم يأتي بعدهم يسدّون من الإسلام مسداً، وهم لا يجدون شيئا، فانظر أمرا يسع أولهم وآخرهم" (قلعرجي، 1989م، ص 79– 80).

نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي: المفهوم والمكونات:

مفهوم نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي:

عند محاولتنا تحديد مفهوم نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي صادفتنا العديد من المفاهيم ذات الصلة منها: فقه الأولويات، فقه الموازنات، علم الأولويات، اقتصاد الأولويات، وانطلاقا من التعرف عليها والعلاقة بينها يمكن استنتاج مفهوم نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي.

تعريف الأولويات التنمـــــــوية:

ظل مفهوم التنمية المستدامة غامضا ويطرح العديد من الإشكاليات " كطبيعة ونوعية الحاجات ومستوياتها لكل جيل والآليات اللازمة لضمان العدالة بين الأجيال " (صالحي، 2008م، ص870) .

ونعتبر أن تحديد الحاجات ومستوياتها لكل جيل للمجتمعات مسلمة أي أولويات التنمية المستدامة مهمة علم الأولويات المتضمن العديد من العلوم منها اقتصاد الأولويات، فقه الأولويات، فقه الموازنات.

ونقصد بأولويات التنمية المستدامة وفق المنظور الإسلامي: مراتب سلم الحاجات ذات الأولوية في جميع المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، البيئية والسياسية، والذي يخضع تحديده وينضبط بالضوابط الإسلامية، بهدف تلبية هذه الحاجات وتحقيق التنمية المستدامة.

مفهوم نظام الأولويات التنموية من منظور إسلامي:

هو النظام الذي يعمل على تحديد الحاجات ويهدف إلى إشباعها، من خلال توفر مجموعة من الموارد والمؤسسات والإجراءات تتناسب مع المذهبية الاقتصادية المتبعة.

وبالتالي فنظام الأولويات التنموية ذو المذهبية الاقتصادية الإسلامية تخضع كل أجزاءه وعملياته للمذهبية الاقتصادية الإسلامية، بما فيها:

- عملية تحديد سلم الحاجات ذات الأولوية.
- طبيعة وشكل المؤسسات المسؤولة على تحديد سلم الأولويات وتوفير وسائل إشباع الحاجات المرتبطة به، ومنها الدولة بمؤسساتها، القطاع الخاص، مؤسستي الزكاة والأوقاف وكل المؤسسات المالية، المؤسسات التعليمية والتربوية والبحثية والعلماء.
- طبيعة الإجراءات والآليات المتخذة في إطار هذا النظام.
- وسائل إشباع الحاجات المحددة.

سلم الحاجات في ظل نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي:

هناك العديد من العلماء والباحثين ممن قدموا تصنيفا للحاجات الإنسانية بناءا على درجة أهميتها، ومن أشهرها سلم ماسلو للحاجات، أما في الفكر الاقتصادي الإسلامي فهناك عدة أعمال لباحثين معاصرين أشهرها التصنيفات المستندة على فقه مقاصد الشريعة الإسلامية والمستنبطة من الجمع بين كتابات بعض المفكرين المسلمين خاصة أبي حامد الغزالي وأبو إسحاق الشاطبي والطاهر ابن عاشور، ومن هذه التصنيفات بناءا علي معيار الأهمية تصنيف محمد عبد المنعم عفر، تصنيف صالح صالحي، وهو التصنيف الذي تم اعتماده في هذه الدراسة.

تصنيف محمد عبد المنعم عفر: انطلاقا من تقسيمه للسلع والخدمات المستخدمة في تلبية الحاجات، إلى ثلاث مراتب من الأكثر أهمية إلى الأقل، كل مرتبة تحوي خمس مجموعات من الحاجات بناءا على اللوازم أو الكليات الخمس للشريعة:

الضروريات ومكملاتها: وهي الحاجات التي يتطلب إشباعها توفير مجموعة من السلع الضرورية، هذه الأخيرة تعني حسبه "السلع التي لا بد منها لاستمرار الحياة ونظام المجتمع والقيام بالفروض الدينية"، وتتمثل في: ضروريات حفظ الدين.ضروريات حفظ النفس، ضروريات حفظ العقل، ضروريات حفظ النسل، ضروريات حفظ المال.

الحاجيات ومكملاتها: وهي التي تلي الضروريات في الأهمية وتتمثل في: حاجيات حفظ الدين، حاجيات حفظ النفس.حاجيات حفظ العقل، حاجيات حفظ النسل، حاجيات حفظ المال.

التحسينات ومكملاتها: وهي أقل أهمية من الضروريات والحاجيات، وتتمثل في: تحسينات حفظ الدين؛ تحسينات حفظ النفس، تحسينات حفظ العقل، تحسينات حفظ النسل، تحسينات حفظ المال.(عفر،1991م، ص 14-43)

تصنيف صالح صالحي: رغم أنه اعتمد على عدة معايير لتصنيف الحاجات، منها معيار النوع إلى حاجات مادية ومعنوية، ومعيار الزمن إلى حاجات حالية ومستقبلية، ومعيار مدى الشمول إلى حاجات فردية وجماعية، إلا أنه ركز في الأخير على معياري الأهمية الكلية (حاجات ضرورية وحاجات حاجية وحاجات تحسينية) والأهمية الذاتية (حاجات حفظ الدين، حاجات حفظ النفس، حاجات حفظ العقل، حاجات حفظ النسل، حاجات حفظ المال)، مدمجا كل التصنيفات السابقة في هذين المعيارين.(صالحي، 2006م، ص203-214) .

أهمية ودور نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة:

دور نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة حسبا للأهمية الذاتية:

سنحاول في هذا العنصر الوقوف على دور نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي من حيث أهميته الذاتية في تحقيق التنمية المستدامة بجوانبها المختلفة.

أهمية ودور حفظ الدين في تحقيق التنمية المستدامة :

من بين النظريات التي حاولت تفسير التخلف النظريات التي أرجعت سببه إلى القيم الدينية والاجتماعية السائدة في الدول المتخلفة، لكن بمحاولة تطبيق هذه النظرية على العالم الإسلامي قديما وحديثا من خلال المقارنة بين مستوى تقدم المسلمين من جهة ومكانة الدين عقيدة وعبادة وأخلاقا في حياتهم من جهة ثانيا، يتأكد خطأ هذه النظرية.

فالمعروف أن الحضارة الإسلامية في مرحلة النبوة والخلافة الراشدة عرف أعلى مستويات التقدم على نظيراتها من الحضارات التي تزامنت معها، والمعروف كذلك أن هذه الفترة هي مرحلة غرس وتطبيق كلي لقيم الدين الإسلامي.

وحاليا فإن المجتمعات الإسلامية تعرف تراجعا ملحوظا للقيم الدينية في ممارساتها الحياتية، بالمقابل لا يخفى على أحد الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يعيشه المسلمون اليوم.

وهذا ما يؤكد عكس ما جاءت به هذه النظريات المعادية للدين، لذلك وجب حفظ القيم الدينية لما لها من دور في الحفاظ على الهوية الاجتماعية والثقافية، فالدين "يقدم الرؤية العالمية التي تؤثر على مجمل شخصية الإنسان: سلوكه، وأسلوب حياته، وأذواقه وتفضيلاته، وموقفه من الناس الآخرين، ومن الموارد، ومن البيئة. إنه يؤثر جوهريا في طبيعة حاجاته المادية والنفسية، وكميتها، ونوعيتها، كما يؤثر كذلك في طريقة إشباعها"(شابرا، 2005م، ص162).

حتى أنه حاليا أصبح للقيم الأخلاقية والمستمد أغلبها من الدين كالمصداقية والشفافية(الصدق والأمانة) كأهم مبادئ الحوكمة أهمية كبيرة في عالم الاقتصاد والأعمال ودور كبير في تجنيب كل منهما الأزمات وضامن لاستدامة مسيرة التطور الاقتصادي.

ومن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية لحفظ الدين:

– الاعتقاد بوجود الجزاء والعقاب والرقابة الإلهية ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾[ق، 18]، والتي"تعتبر أقل تكلفة، وأبعد مدى، وأشمل نفعا، وأقوى ضمانا لسلامة السلوك الإنساني وشرعية النشاط الاقتصادي."(مشهور، 1993م، ص136–137) .

– احترام وتقديس العمل والوقت وما لها من آثار ايجابية على الاقتصاد، حيث تزيد إنتاجية العامل والمؤسسة وتزيد تبعا لذلك إنتاجية الاقتصاد الوطني.

– الالتزام بالحلال والابتعاد عن الحرام، يجعل النشاط الاقتصادي خالي من معاملات أثبت الواقع تسببها في إحداث الاختلالات والأزمات المالية والاقتصادية ومدى الضرر الذي ألحقته بالتنمية (الربا، الرشوة، الاكتناز، الاحتكار، الاختلاس، الغش والتدليس).

– الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو نظام الحسبة وأهميته في مراقبة وتقويم النشاط الاقتصادي الخاص والعام، وممارسة الاحتساب لحماية البيئة الطبيعية من كل الممارسات التي تعرضها للضرر، وضبط الآداب العامة مما يسمح باستقرار المجتمع والحفاظ على هويته.

– الأمر بدفع الزكاة والحث على إيقاف الأموال، وما لها من أهمية في تحقيق عدالة التوزيع في الجيل الواحد والأجيال اللاحقة وأدوار مالية ونقدية كعلاج التضخم والانكماش وزيادة معدلات الاستثمار، مما جعلهما أداتان مهمتان في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، بالإضافة إلى الدور الاجتماعي لكل منهما من خلال تعدد مصارف الزكاة وشمول الوقف لجزئيات الحياة الاجتماعية الثقافية، فهما أداتان أساسيتان في التخفيف من الفقر والبطالة ونشر العلم ورعاية الطفولة والفئات الهشة في المجتمع كالأرامل والأيتام والعجزة، مما يخفف من مظاهر التحاسد والاحتقار والاستغلال، وغرس التراحم والتضامن والاستقرار، وهو الجو المناسب للعملية التنموية، ولم يقتصر دور الوقف بالاهتمام بالانسان بل تعداه لرعاية البيئة الطبيعية بكل مكوناتها(المائية والحيوانية والنباتية)، فوجدت أوقاف لصيانة قنوات الري والأنهار وأوقاف لإطعام ورعاية الحيوانات كالطيور والقطط (قحف، 2006م، ص 39) وللإقامة الحدائق العامة وحفر الآبار(أحمد إبراهيم، 2009م، ص 16).

– تحريم الإسراف والتبذير والإفساد والحث على الوسطية والرشادة في الإنفاق، يسمح بالمحافظة على الموارد وحسن تخصيصها بين الاستخدامات المختلفة والأجيال،

– الحث على رعاية البيئة بالمحافظة على الأنظمة التي تكونها وتنميتها، والتوجيهات الدينية في هذا المجال لا حصر لها، منها قوله صلى الله عليه وسلم:"" ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان به صدقة"" (البخاري، 2002م، ص558).

أهمية حفظ النفس في تحقيق التنمية المستدامة :

خلصت إحدى الدراسات التي شملت 192 بلد أن نسبة مساهمة رأس المال البشري في التنمية لا تقل عن 64% مقابل 16% لرأس المال المادي و20% لرأس المال الطبيعي(دوابه، 2007م ،ص1)، ومن هنا تكمن أهمية حفظ النفس وتنمية قدراتها ومهاراتها بحمايتها من كل ما من شأنه أن يعتدي عليها أو يفتك بها أو يضعف من قدراتها على العطاء والانجاز، وهذا من خلال توفير مختلف السلع والخدمات والحقوق والحريات والقوانين والتشريعات اللازمة لذلك.

إذ يساهم هذا الأمر بتوفير أهم مدخلات النشاط الاقتصادي وبدرجة عالية من الكفاءة والمهارة، فتزيد بذلك الإنتاجية، وهذا ما يسمح بتقليص التبعية الاقتصادية.

غير أن إهمال هذا الواجب كثيرا ما كلف الأمة خسائر مادية وبشرية وأثقل كاهل ميزانيات الدول بتكاليف باهظة تؤثر سلبا على التنمية، كالخسائر المادية والبشرية الناجمة عن التدخين، تعاطي المخدرات والكحول، حوادث المرور.

لذلك فالضرورة ملحّة لإعطاء الأولوية لحفظ النفوس لتكون قادرة ومؤهلة للمشاركة في مشروع التغيير الحضاري التنموي طبقا للقانون الإلهي﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد:11]، فلا سبيل لتغيير واقع الأمة إلا بتغيير نفوس أبنائها.

أهمية حفظ العقل في تحقيق التنمية المستدامة :

إن تقليص الاعتماد على الخارج والقضاء على التبعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لن يكون إلا إذا تم تقليص الفجوة التكنولوجية والعلمية، وهذا بحفظ العقول بتخصيص موارد لبنائها وإخراجها من دائرة الجهل والأمية بكل أنواعها وإعطائها حرية التفكير والإبداع ومنع النزيف الخارجي لها.

إذ يترتب على حفظها وجود مجتمع سليم اجتماعيا وواعي فكريا وثقافيا ومتطور علميا، وهو المجتمع القادر على تحقيق التنمية المستدامة، فالدول التي تعطي أهمية لحفظ وتطوير العقل تحتل المراتب الأولى على مستوى المؤشرات الاقتصادية كالناتج الإجمالي وقيمة الصادرات والواردات، والاجتماعية للتنمية المستدامة كمعدلات الفقر والبطالة والرعاية الصحية والمؤشرات المتعلقة بالتعليم ومخرجاته. وفيما يلي أرقام وحقائق تدل على الأهمية التنموية لحفظ العقل:

- الدول الأكثر تأثيرا في الاقتصاد العالمي هي الدول التي تعطي أهمية للعلم وأصحابه ومنتجاته، فالدول التي تساهم بـ 58.2% في الناتج العالمي هي التي تساهم بنسبة 76.2%من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير(حسب إحصائيات 2007م)، وهذه النسبة قدرت بـــ 0.4% لدولنا العربية مجتمعة والتي ساهمت كذلك بنسبة منخفضة في الناتج العالمي 3.6%، فنسبة ما تخصصه الدول العربية للبحث والتطوير من ناتجها ضعيفة المقارنة بالمعدل العالمي (1.7) إذا تمثل 0.3 للدول العربية الإفريقية و 0.1 للدول العربية الآسيوية وهي الأضعف عالميا (Hugo Hollanders & Luc Soete, 2010,03)، وهو ما يفسر ضعف مشاركتها في التجارة العالمية في المنتجات ذات التكنولوجية العالية التي بلغت 1.9% في جانب الواردات و 0.1 %في جانب الصادرات في 2007. (UNESCO, 2010,520)
- يفوق الإنفاق العام على التعليم لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعدة سنوات من 2000-2013 (بالاستثناء سنة 2007) المعدل العالمي للإنفاق على التعليم (البنك الدولي)؛
- في آخر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (2016) عن إحصائيات 2013، حيث بلغت نسبة تواجد الباحثين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 57.76% من عدد الباحثين في العالم بمعدل 3542.3 باحث لكل مليون ساكن، وقد قدر هذا المعدل بـ 417 باحث لكل مليون ساكن بالدول العربية وبنسبة 1.9% من عدد الباحثين في العالم.(Luc Soete & others, 32-33)؛
- وفيما يخص واقع التنمية الاجتماعية بهذه الدول فقيمة دليل التنمية البشرية يفوق قيمة الدليل على المستوى العالمي(United Nations Development Programme, 1990-2015) .

أهمية حفظ النسل في تحقيق التنمية المستدامة :

تبنت معظم الدول خاصة النامية نظرية السكان لـ Robert Malthus التي تعتبر أن الموارد لا تكفي للعدد المتزايد من البشر، فسعت هذه الدول إلى وضع سياسات للحد من التزايد السكاني التي اعتبرته عائق أمام التنمية. غير أن مالتس نظر إلى هؤلاء الأعداد من البشر"على أنها أفواه تأكل ولم ينظر إليها على أنها سواعد تعمل، فالكم البشري لبلد ما قد يكون مصدرًا لقوة اقتصادية وحضارية نشطة وفعالة يتفاعل مع أي حجم من الموارد الطبيعية لتحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية" (بخاري،ص 11).

وتعتبر حالة كل من الهند والصين المعروفة بالكثافة السكانية الكبيرة ومعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة سنوات عديدة مثال واقعي عن خطأ نظرية Malthus.

والمنظور الإسلامي للتنمية يرفض كلية الفكر المالتوسي إذ يرى أن هناك علاقة ايجابية طردية مستدامة بين النمو السكاني والتنمية إذا توفر شرط الإيمان، إذ يقول عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[الأعراف، 96] مع توفر العلم ومخرجاته(تحسين تكنولوجي) (Farid B.Taher & A.M Khair Hussein, 2017,p 58-61)

لذلك كان حفظ النسل جزء من نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي، من خلال توفير كل الوسائل لإيجاده أولا، ثم لبناءه عقليا وعقائديا وأخلاقيا بـ" إشباع الحاجات الأساسية المتعلقة بالنمو الجسمي والعقلي والعقائدي والأخلاقي للأجيال الصاعدة"(صالحي، ص217-265) حتى لا يتحول إلى كم بشري خامل وأعداد صماء وعبئا اقتصاديا.

كما يعتبر حفظ النسل ضرورة قصوى لتحقيق الاستدامة الاجتماعية والثقافية، فهو يُعنى باستمرار التواجد الإنساني والامتداد البشري للمجتمعات عبر الأزمنة وبالحفاظ على هويتها والتمسك بخصوصياتها ومحاربة كل أشكال ووسائل الإلغاء والطمس، فتنشأ أجيال مرتبطة بمجتمعها متمسكة بهويتها، تملك من القدرات والمؤهلات ما يمكنها من تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية حفظ المال في تحقيق التنمية المستدامة :

لمّا كان حفظ الدين والنفس والعقل والنسل يحتاج إلى المال نقديا كان أو عينيا طبيعيا أو مصنوعا كانت الضرورة ملّحة لحفظه، بتنميته ومنع تبديده وتقليل الفاقد منه وزيادة فترات الانتفاع به، والرشد في إنفاقه، وحسن تخصيصه بين الاستخدامات المختلفة، والعدالة في توزيعه بين فئات المجتمع والأجيال المتعاقبة، فتزيد بذلك الأموال المتاحة لدى الأمة ويزيد اعتمادها على الذات فلا تكون مضطرة إلى" قروض البنك الدولي تارة، والمساعدات الدولية أو لجان الإغاثة العالمية الصليبية تارة أخرى" (الجميلي، 2006م، 118)، هذه الأخيرة التي سلبتها سيادتها على اقتصادها، بل سلبتها حتى سيادتها السياسية، وفي هذا يقول العلامة بن عاشور" أهم ما يقتضيه النظر في نظام أموال الأمة أن يتوجه إلى وسائل توفير المال وحفظه بالاقتصاد، لتكون الأمة في غنى عن طلب الإسعاف من غيرها عن حاجتها، لأن الحاجة ضرب من العبودية"(يونس، 2007م،ص 463).

وهذا الحفظ يشمل الأموال بكل أنواعها " أراضي زراعية أو موارد باطنية أو ثروات نهرية وبحرية وبرية"، هذه الأخيرة التي تتعرض في الوقت الراهن إلى ممارسات جائرة وطرق استغلال مستنزفة تهدد سلامتها واستدامتها، فعلى سبيل المثال 40% من محيطات العالم متضررة بشدة(تلوث، استنفاذ مصائد الأسماك، تضرر الشعب المرجانية) بسبب الأنشطة البشرية، في

الوقت الذي تقدر القيمة السوقية للموارد والصناعات البحرية والساحلية ب 3 تريليون دولار أي 5 % من الناتج العالمي وتمثل مصدر عيش لأكثر من 3 مليارات شخص و13 مليون هكتار من الغابات تفقد سنويا(الأمم المتحدة)

ومن هنا كان حفظ الأموال بكل أنواعها ومصادرها أولوية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي لأنه العامل الرئيسي في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية، والنهوض بالجوانب الاجتماعية والثقافية.

دور نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة حسبا للأهمية الكلية:

سنحاول باستخدام الصياغة الرياضية توضيح دور تحديد الحاجات بالاعتماد على نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال توضيح العلاقة بين كل رتبة في سلم الأولويات في الاقتصاد الإسلامي من جهة، ومن جهة أخرى مستوى الاستدامة.

التعريف بالمتغيرات:

سض: الموارد الاقتصادية الواجب توفرها لتلبية الحاجات الحالية الضرورية .

سح: الموارد الاقتصادية الواجب توفرها لتلبية الحاجات الحالية الحاجية .

ست: الموارد الاقتصادية الواجب توفرها لتلبية الحاجات الحالية التحسينية .

مو0 : الموارد الاقتصادية التي يجب استغلالها في تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية.

مو1 : الموارد الاقتصادية المتوفرة لتلبية الحاجات الحالية .

مو2 : الموارد الاقتصادية بعد تلبية الحاجات الحالية الضرورية: مو$_2$= مو$_1$– س$_{ض}$.

مو3: الموارد الاقتصادية بعد تغطية الحاجات الحالية الضرورية والحاجية: مو$_3$= مو$_2$–س$_ح$.

مو4: الموارد الاقتصادية بعد تغطية الحاجات الحالية الضرورية والحاجية والتحسينية: مو$_4$= مو$_3$–س$_ت$.

مو $_{دخ}$: الموارد المدخرة لتلبية الحاجات المستقبلية: مو $_{دخ}$ = مو$_0$– مو$_1$.

مس: مستوى الاستدامة: وهي القدرة على مواصلة تلبية الحاجات عبر الزمن، وبالتالي فهو دالة مرتبطة بدرجة تلبية الحاجات المستقبلية، هذه الأخيرة مرتبطة بحجم الموارد المدخرة (مو $_{دخ}$)، فكلما كان مو $_{دخ}$ كبيرا كلما كان مستوى الاستدامة **مس** جيدا: مس=تا(مو $_{دخ}$)

مستوى الاستدامة عند رتبة الضروريات :

تمثل الضروريات " ما لا حياة بغيره" (القرضاوي، 1996م، ص27) ففقدانها يشكل تهديدا لوجود الإنسان، لذلك فإشباع الحاجات المندرجة تحتها لكل أفراد المجتمع مقدم على باقي الحاجات، وهذا بتوجيه كل الموارد لتحقيق هذا الهدف أولا.

جدول رقم (1): دور نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة حسبا للأهمية الكلية لرتبة الضروريات

الرقم	الحالة	وضعية تلبية الحاجات الحالية	وضعية تلبية الحاجات المستقبلية (الادخار)	مستوى الاستدامة
1	س$_{ض}$< مو$_1$	الموارد الحالية غير كافية لتلبية الحاجات الحالية الضرورية	- حتمية استغلال مو $_{دخ}$ - لا توجد موارد كافية لتلبية كافة الحاجات المستقبلية	انعدام الاستدامة
2	س$_{ض}$= مو$_1$	الموارد الحالية كافية تماما لتلبية الحاجات الحالية الضرورية فقط	- احتمال استغلال المدخرات لتلبية الحاجات الحاجية الحاليةالاحتفاظ بموارد لتلبية الحاجات المستقبلية.	استدامة ضعيفة جدا

3	س$_{ض}$< مو$_1$ مو$_2$= مو$_1$– س$_{ض}$	– تلبية كافة الحاجات الحالية الضرورية – توفر موارد بحجم مو$_2$ لتلبية الحاجات الحالية الحاجية كلها أو جزء منها.	– احتمال اللجوء إلى الموارد المدخرة لتلبية الحاجات الحالية الحاجية – الاحتفاظ بموارد للحاجات المستقبلية؛	استدامة مقبولة

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الجدول رقم (1) ففي الحالتين 01 و02 تكون الموارد غير كافية أو كافية تماما لإشباع الحاجات الحالية، وفي إطار تطبيق نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي لا يمكن السماح للموارد الحالية بالتسرب لإشباع الحاجات الحالية الحاجية والتحسينية قبل الحاجات الحالية الضرورية لكافة أفراد المجتمع، وهنا يبرز دور نظام الأولويات في تحقيق الكفاءة الاقتصادية (تلبية القدر المطلوب من الحاجات بالقدر المتوفر من الموارد) والعدالة الاجتماعية (حق الجميع في الحصول على حاجاتهم الأساسية) اللتين تعتبران ركيزتين للتنمية المستدامة.

أما الحالة (03) فتعبر عن مستوى مرضي من الاستدامة نظرا للاحتفاظ بجزء من الموارد للأجيال القادمة.

مستوى الاستدامة عند رتبة الحاجيات :

الحاجيات هي:" ما يمكن العيش بغيره لكن مع مشقة وحرج" (القرضاوي، 1996م،ص 27)، وهذا ما يعني أن توفير الحاجات الحاجية مهم لكن أقل أهمية من الضروريات. والجدول التالي يوضح العلاقة بين نظام الأولويات والتنمية المستدامة.

جدول رقم (2): دور نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة حسبا للأهمية الكلية لرتبة الحاجيات

الرقم	الحالة	وضعية تلبية الحاجات الحالية	وضعية تلبية الحاجات المستقبلية (الادخار)	مستوى الاستدامة
1-3	س ح < مو 2	- تلبية كافة الحاجات الحالية الضرورية - الموارد الحالية غير كافية لتلبية الحاجات الحالية الحاجية	- احتمال اللجوء إلى استغلال المدخرات لتلبية الحاجات الحالية الحاجية - ضرورة الاحتفاظ بموارد لتلبية الحاجات الضرورية المستقبلية.	استدامة مقبولة
2-3	س ح = مو 2	- تغطية كافة الحاجات الحالية الضرورية - الموارد الحالية كافية تماما لتلبية الحاجات الحالية الحاجية فقط	- احتمال اللجوء إلى استغلال جانب من المدخرات لتلبية الحاجات الحالية التحسينية - ضرورة عدم المخاطرة بتبديد الموارد المدخرة على حساب تلبية الحاجات المستقبلية خاصة الضرورية	استدامة جيدة
3-3	س ح < مو 2 مو 3= مو 2-س ح	- تلبية كافة الحاجات الحالية الضرورية - تلبية كافة الحاجات الحالية الحاجية - مع توفر موارد بحجم مو 3 لتلبية الحاجات الحالية التحسينية كليا أو جزئيا.	- احتمال اللجوء إلى استغلال جانب من المدخرات لتلبية الحاجات الحالية التحسينية - ضرورة عدم المخاطرة بتبديد الموارد المدخرة على حساب تلبية الحاجات المستقبلية خاصة الضرورية.	استدامة جيدة

المصدر: من إعداد الباحثة

من الجدول رقم(2) فإنه في الحالتين 3-1 و3-2 لا يمكن السماح للموارد الحالية بالتسرب لإشباع الحاجات الحالية التحسينية دون تلبية الحاجات الحالية الضرورية والحاجية لكافة أفراد المجتمع.

تعبر هذه الوضعيات عن مستوى أعلى من الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية بالمقارنة مع الحالات السابقة.

مستوى الاستدامة عند رتبة التحسينات :

يدخل في دائرة التحسينات كل" ما يزين الحياة ويجملها"(القرضاوي، 1996م، ص27)، ونظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي يعطي أهمية لهذا النوع من الحاجات لكن ليس على حساب الحاجات الضرورية والحاجية الحالية والمستقبلية، وهذا يعني ضرورة وضع ضوابط على هذا النوع من الحاجات تسمح بالحفاظ على الموارد للأجيال القادمة.

جدول رقم (3): دور نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة حسبا للأهمية الكلية لرتبة التحسينات

الرقم	الحالة	وضعية تلبية الحاجات الحالية	وضعية تلبية الحاجات المستقبلية (الادخار)	مستوى الاستدامة
1-3-3	س ت > مو 3	- تلبية كافة الحاجات الحالية الضرورية - تلبية كافة الحاجات الحالية	- احتمال اللجوء إلى استغلال جانب من المدخرات لتلبية الحاجات الحالية التحسينية	استدامة جيدة

		الحاجية - الموارد الحالية غير كافية لتلبية الحاجات التحسينية الحالية.	- ضرورة الاحتفاظ بالموارد المدخرة لتلبية الحاجات المستقبلية خاصة الضرورية والحاجية.	
2-3-3	س$_{ت}$ = مو$_3$	- تلبية كافة الحاجات الحالية الضرورية - تلبية كافة الحاجات الحالية الحاجية - الموارد الحالية كافية تماما لتلبية الحاجات التحسينية الحالية.	بقاء مدخرات لتلبية الحاجات المستقبلية	استدامة قوية
3-3-3	س$_{ت}$ < مو$_3$ مو$_4$= مو$_3$-س$_{ت}$	- تلبية كافة الحاجات الحالية الضرورية - تلبية كافة الحاجات الحالية الحاجية - تلبية كافة الحاجات الحالية التحسينية - بقاء موارد بحجم مو$_4$	- حجم الادخار لتلبية الحاجات المستقبلية = مو$_4$+ مو $_{دخ}$	استدامة قوية جدا

المصدر: من إعداد الباحثة

من الجداول السابقة يتضح أن الترتيب في تلبية الحاجات من الضروري إلى التحسيني لكل أفراد المجتمع يحقق:

- اقتصاديا الكفاءة في استخدام الموارد: فإذا كانت الكفاءة الاقتصادية تعني النسبة بين النتائج المحققة والموارد المستخدمة، والتي تعني الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فإن الالتزام بسلم الأولويات في الاقتصاد الإسلامي يمكّن من تحقيق قدر معتبر من الإشباع الإنساني الفردي والجماعي خاصة الضروريات– وهو الأهم– بما هو متاح من موارد.

- من الناحية الاجتماعية العدالة بين أفراد الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة: يقر الإسلام بوجود التفاوت الاجتماعي بما فيها التفاوت المادي لقوله تعالى:﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾[النحل، 71]، لكن لا يقر بالتفاوت الشديد لقوله تعالى:﴿ مّا أَفَاءَ اللّهُ عَلى رَسولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَللّهِ وَلِلرّسولِ وَلِذِي الْقُرْبى وَالْيَتَامَى وَالْمَسكِينِ وَابْنِ السبِيلِ كي لا يَكُونَ دُولَةَ بَينَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر، 07]، وهذا يعني أن وجود أقلية تصل إلى مرتبة التحسيني في تلبية حاجاتها مستأثرة بجزء كبير من الموارد مع أغلبية غير قادرة بما تملكه من موارد ضئيلة على توفير ضرورياتها –ما تأكده الإحصائيات عالميا– أو جيل يبدد الموارد دون مراعاة لحق الأجيال اللاحقة، لا يمكن أن يحدث في ظل تطبيق نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي، الذي يركز على التوزيع العادل للموارد حاليا ومستقبليا بما يضمن توفير الضروريات لكل أفراد المجتمع فالحاجيات فالتحسينات؛

- من الناحية البيئية الحفاظ على الموارد من التبديد: وهذا كون الإسلام يؤكد على الاقتصاد في الاستهلاك، حيث أن تخصيص الموارد في الاقتصاد الإسلامي يستثني من دائرته الحاجات غير المشروعة (الوهمية، تحريم التبذير)، كما أن السلم التراتيبي للحاجات وفقا لنظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي يعتمد التخصيص التراتيبي للموارد حاضرا ومستقبلا

منعا للإسراف، وهذا من شأنه الحفاظ على البيئة من التدهور الناتج عن زيادة الإنتاج بسبب زيادة الاستهلاك والحفاظ على الموارد من التبديد.

الخاتمــة:

من خلال العرض السابق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

1.رغم أن مصطلح التنمية المستدامة وليد التفاعلات المتبادلة والمتواصلة بين الفكر المعاصر والواقع، الفكر القاصر والمتعلم والواقع المتأزم للكثير من الدول التي تبنته، فإنه كمفهوم موجود في ممارسات وكتابات المسلمين قبل عدة قرون، بالإضافة أن هذا المفهوم في الفكر المعاصر مازال يهمل الجوانب الروحية ودورها في التنمية عكس الفكر الإسلامي الذي يوازيها في الأهمية والدور مع الجوانب المادية.

2.نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي هو النظام المسؤول عن تحديد الحاجات وموارد ووسائل إشباعها، بالاعتماد على منظومة مؤسسات وإجراءات الاقتصاد الإسلامي.

3.يتعلق تحديد الحاجات ذات الأولوية في الاقتصاد الإسلامي على نظرية مقاصد الشريعة الإسلامية، وفقا للأهمية الذاتية وسلم الأهمية الكلية.

4.يساهم نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي بمضمونه الذاتي والكلي في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال دور المكونات الذاتية (الدين، النفس، العقل، النسل، المال) التي تتميز بالتكامل وترتبط هي الأخرى بمختلف أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومن خلال سلم ترتيب الحاجات (الضروريات، الحاجيات، التحسينات) في الحفاظ على الاستدامة البيئية للموارد مقابل تلبية الحاجات الإنسانية الحالية والمستقبلية بطريقة عادلة.

ويمكن بناءا على هذه النتائج اقتراح ما يلي:

5.ضرورة اعتماد جملة من الآليات والإجراءات الاقتصادية كالسياسة النقدية والمالية وغير الاقتصادية كالتربية والتوعية، لتوجيه المجتمع ومؤسساته للتبني الطوعي لسلم اختيار حاجاتهم وفق نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي.

6.ضرورة صياغة البرامج التنموية للدول الإسلامية وأهداف هذه البرامج بالاعتماد على نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي.

المراجــع:

1. إبراهيم العسل ،(1996م)، التنمية في الإسلام: مفاهيم مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1

2. أبو عبد الله القرطبي ،(2003م)، الجامع لأحكام القرآن، ط2، تصحيح هشام سمير البخاري، المجلد التاسع، دار عالم الكتب، الرياض،السعودية

3. أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري (2002م)، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، ط01

4. أحمد إبراهيم ملاوي،(2009م)، دور الوقف في التنمية المستدامة، في المؤتمر الثالث للأوقاف "الوقف الإسلامي: اقتصاد، وإدارة، وبناء حضارة"، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية

5. أشرف محمد دوابه،(2007م)، التنمية البشرية من منظور إسلامي، في الملتقى الدولي" واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

6. الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة(17 هدفا لتحويل عالمنا)، في الموقع الالكتروني: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/oceans

7. باسم الجميلي، (2006م)، سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1.

8. البنك الدولي، بنك البيانات، في الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator

9. دوناتو رومانو (2003م)، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، والإصلاح الزراعي، مصر.

10. صالح صالحي، (1991م)، الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، في ندوة السياسة الاقتصادية في النظام الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، الجزائر.

11. صالح صالحي، (2006م)، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي : دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر، القاهرة، مصر، ط1

12. صالح صالحي، (2008م)، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، في المؤتمر الدولي" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر.

13. عبد الحميد الغزالي، (1989م)، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، دار الوفاء، مصر، ط1

14. عبدالله بن جمعان الغامدي ،(2009م)، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، م23، ع01.مرسي السيد حجازي(2004)، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، في مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز

15. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط: خصائص الدول الأقل نموا، في الموقع الالكتروني: www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED2.pdf

16. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية(1989م)، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، الكويت،

17. محمد حماد يونس،(2007م)، ركائز التشريع المالي وأثره في تنمية المجتمعات، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية)، م15، ع2، محمد روّاس قلعرجي(1989م)، موسوعة فقه عمربن الخطاب، دار النفائس، بيروت، ط4

18. محمد شوقي الفنجري ،(1993م)، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، مطابع الأهرام التجارية، مصر

19. محمد عبد المنعم عفر(1991م)، المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في اقتصاد إسلامي، معهد البحوث العلمية واحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ط01

20. محمد عمر شابرا، (2005م)، ترجمة رفيق يونس المصري. مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، دار الفكر، سوريا، ط2

21. منذر قحف، (2006م)، الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر: سوريا، ط2.
22. نعمت عبد اللطيف مشهور،(1993م)، الزكاة (الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط01
23. يوسف القرضاوي، (1996م)، في فقه الأولويات (دراسة جديدة في ضوء القرآن والسنة)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط02
24. FAO, IFAD and WFP(2015). The State of Food Insecurity in the World 2015,Meeting the 2015 international hunger targets: taking stock of uneven progress, Rome.
25. Farid Bashir Taher & Awad Mohamed Khair Hussein(2017), Population Growth and Economic Development: An Islamic Perspective, in Journal of Business & Economic Policy, Center for Promoting Ideas, USA
26. Global Footprint Network(2017), NATIONAL FOOTPRINT ACCOUNTS: ECOLOGICAL FOOTPRINT AND BIOCAPACITY (DATA YEAR 2013).
27. Hugo Hollanders & Luc Soete(2010), The growing role of knowledge in the global economy, in UNESCO SCIENCE REPORT 2010 : The Current Status of Science around the World
28. Robert U. Ayres & Jeroen C. J. M. van den Bergh & John M. Gowdy, VIEW POINT: WEAK VERSUS STRONG SUSTAINABILITY, Discussion paper, p02, in website : https://research.vu.nl/ws/files/2204102/98103.pdf
29. UNESCO(2010), UNESCO SCIENCE REPORT 2010 : The Current Status of Science around the World
30. United Nations Development Programme, Trends in the Human Development Index, 1990-2015, in website: http://hdr.undp.org/en/composite/trends